الاقتصاد الجزائري في ظل التداعيات العالمية لجائحة كورونا بين الاستجابة الآنية والمواكبة البعدية

Algeria's Economy In Light Of The Global Repercussions Of The Corona Pandemic Between The Immediate Response And Subsequent Keeping Up

د. بولعراس صلاح الدين

جامعة سطيف 1– الجزائر

salaheddine.boulares@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2020/05/31 **تاريخ القبول: 2020/08/30** **تاريخ النشر: 2020/09/30**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى استعراض الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا على المستوى العالمي، مع تسليط الضوء على حالة الجزائر، و توصلت الدراسة إلى أن جائحة كورونا تسببت في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي وكذلك على الاقتصاد الجزائري الذي تفاقم تأثره بالجائحة بسبب تدهور أسعار النفط العالمي وتراجع الطلب على المحروقات، كما خلصت الدراسة إلى تثمين السياسة الاقتصادية للجزائر في استجابتها لتداعيات الجائحة، كما تم اقتراح مجموعة من الحلول لتعزيز قدرة الاقتصاد الجزائري على تجاوز آثار هذه الأزمة، كما أكدت الدراسة على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد في تحقيق الرفاه والتطور.

- **الكلمات المفتاحية :** جائحة كورونا ؛ الاقتصاد العالمي ؛ الاقتصادي الجزائري ؛ السياسة الاقتصادية.
- **تصنيف JEL :** I12 ؛ F29؛ E20؛ E62؛ E58

Abstract:

This study aimed to review the economic effects of the Corona pandemic worldwide, highlighting the situation of Algeria. The study showed that the Corona pandemic has had serious effects on the world's economy as well as on the Algerian economy, which has been exacerbated by the pandemic due to the decline in global oil prices and the demand for hydrocarbons. According to the study, Algeria's economic policy is appreciated in its response to the consequences of the pandemic by proposing a set of solutions to enhance the ability of the Algerian economy to overcome the effects of the crisis. The study also emphasized the importance of the new economic model in achieving prosperity and development .

- **Keywords:** Corona pandemic; International economy; Algerian economy; economic policy
- **Jel Classification Codes :** I12 ; F29 ; E20 ؛ ؛E62 ؛E58 .

المؤلف المرسل: بولعراس صلاح الدين ، **الإيميل:** salah39@hotmail.fr

I- تمهيد :

شكَّلت جائحة كورونا أزمةً اقتصادية عالية التأثير مست جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة الاقتصادية فيه، بشكل جعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناءا على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلّفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، ونظرا للطبيعة التي تكتسيها جائحة كورونا في كونها كارثةً صحيةً ذات تهديدٍ وجودي على البشرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسيابية الحياة الاقتصادية وديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وتراجُع عجلة الإنتاج، وبفعل تنامي تأثيرات الجائحة واتساع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفض الطلب العالمي بشكل ملحوظ، كما تضررت التجارة الدولية للسلع والخدمات نتيجةً لتقييد حركة النقل وتعطل سلاسل التوريد، لتمتد آثار الجائحة إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في انهيارات غير مسبوقة، وكذلك الحال في سوق العمل العالمي الذي عرف تأثرا واضحا، ولتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلى اتخاذ حزمة من التدابير لإنعاش اقتصادها، إلا أنها واجهت صعوبة في ذلك، نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة وارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها، وفي هذا السياق وجدت الجزائر نفسها على غرار بقية دول العالم متأثرة بتداعيات جائحة كورونا على اقتصادها، ونظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي قائم على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسب تراجع الطلب على المحروقات و تهاوي أسعار النفط العالمية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى استجابة سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، وذلك من خلال اتخاذ حزمة من التدابير الاستثنائية والظرفية ذات الطابع الاستعجالي، عبر تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية المتاحة، وزيادة على دور هذه التدابير في إدارة الأزمة فهي تكتسي أهمية بالغة في حماية مسار الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي الذي سطرته الدولة في مخطط عملها مطلع العام الحالي، كإطار منظم من شأنه تجسيد نموذج اقتصادي جديد، يستجيب لمتطلبات التنمية، بالإضافة إلى قدرته على الانسجام والتوافق مع ما تقتضيه تغيرات الخارطة الجيواقتصادية المرتقبة في ظل التوازنات الجديدة للعالم بعد الكورونا .

إشكالية الدراسة : من خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

كيف استجاب الاقتصاد الجزائري لتداعيات جائحة كورونا العالمية ؟ وما هي إمكانياته في مواكبة مرحلة ما بعد الجائحة؟

وللإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيتين التاليتين :

- تجاوب الاقتصاد الجزائري بشكل جيد مع تداعيات جائحة كورونا .
- تمتلك الحكومة الجزائرية برنامجا اقتصاديا واعدا يتيح لها مواكبة تحديات مرحلة ما بعد الجائحة إذا ما تم تنفيذه .

أهمية البحث : يكتسي البحث أهميته في كونه يناقش موضوعا اقتصاديا مستجدا شغل كثيرا من المختصين على الساحة الاقتصادية نظرا لقوة تأثيره على كل اقتصادات العالم، كما يكتسي الموضوع أهميته في تسليطه الضوء على تداعيات الجائحة على الاقتصاد الجزائري، من خلال تصوير آثارها على مجمل المناحي الاقتصادية، بالإضافة إلى تبيين آلية السياسة الاقتصادية التي استجابت من خلالها الحكومة الجزائرية لتخفيف آثار هذه التداعيات، كما تنبع أهمية البحث في كونه تطرق إلى فحوى النموذج الاقتصادي الجديد الذي سيرافق مسار الإنعاش الاقتصادي أثناء وبعد أزمة كورونا، مع محاول الدراسة إعطاء مساهمة بسيطة على شكل حلول مقترحة لدعم الاقتصاد الوطني في مساره نحو تجاوز آثار الجائحة على المدى القريب والمتوسط .

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى ما يلي :

- الكشف عن آثار جائحة كورونا الاقتصادية عالميا ومحليا .
- التعرف على أهمية السياسات الاقتصادية في مجابهة الأزمات بالإشارة إلى حالة الجزائر .

- التعرف على النموذج الاقتصادي الجزائري الجديد 2020 ودوره في تحقيق الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي أثناء وبعد أزمة كورونا.

منهج البحث : للإجابة على الإشكالية المطروحة وتبعا لطبيعة الدراسة، ومن أجل تحقيق أهدافها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل موضوع الدراسة بالاستناد على عملية مسح متكاملة لما توفَّر من مساهمات أصيلة في هذا الصدد بما في ذلك التقارير الصادرة عن الهيئات المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك المقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية المحكمة و المصادر الإلكترونية الموثوقة، بالإضافة إلى المعلومات الصادرة عن الجهات الحكومية في مواقعها الإلكترونية الرسمية .

II .تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادي العالمي :

II.1- مفاهيم حول جائحة كورونا :

II.1-1 تعريف فيروس كورونا: إن فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي تتسبب للحيوان والإنسان بأمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، ويسبب فيروس كورونا المُكتشف مؤخراً مرض كوفيد-19 (منظمة الصحة العالمية، 2020) .

II.1-2 تعريف مرض كوفيد-19: مرض كوفيد-19 هو مرض معدٍ يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، والذي لم تكن هناك أي دراية عن آلية عمله قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019. (منظمة الصحة العالمية، 2020) .

II.1-3 تصنيف مرض كوفيد-19 إلى جائحة أووباء عالمي : نتيجة لسرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها من شخص إلى آخر في عدد من دول العالم في الوقت نفسه، ونتيجة لقصور الدول عن السيطرة على تفشي هذا الفيروس صنفت منظمة الصحة العالمية وباء كوفيد-19 كجائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم (منظمة الصحة العالمية، 2020) .

II.2 أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي: تسببت جائحة كورونا في آثار وخيمة على الاقتصاد العالمي حيث قدّر بنك التنمية الآسيوي كلفة تداعيات تفشي فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي وفق آخر تحديث له منتصف ماي الجاري ما بين 5.8 تريليون دولار و8.8 تريليون دولار من الخسائر، أي ما يعادل 6.4 ٪ إلى 9.7 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما قُدرت خسائر جمهورية الصين الشعبية بين 1.1 تريليون دولار و1.6 تريليون دولار(MANILA, 2020) ، وبما أن تداعيات الجائحة امتدت لكثير من مناحي الحياة الاقتصادية في العالم، سنحاول أن نُجمل أهم هذه التداعيات في مايلي:

II.2-1 أثر الجائحة على التجارة العالمية : يشير البنك الآسيوي في آخر تحديث له حول الآثار الاقتصادية في العالم لتفشي وباء كوفيد- 19 أنه في ظل التدابير المتّخذة من قبل الدول، بفرض القيود على السفر و تدابير الإغلاق الرامية لوقف انتشار الوباء، من المرجح أن تنخفض التجارة العالمية بمقدار 1.7 تريليون دولار إلى 2.6 تريليون دولار، كما قدَّرت الأمم المتحدة أن قطاع التصدير العالمي قد تكبد خسائر نتيجة وباء كورونا قدرت ب 50 مليار دولار (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2020) .

II.2-2 أثر الجائحة على أسعار السلع الأولية وخطوط التوريد في العالم: لقد تراجعت أسعار السلع الأولية في العالم كثيرا، حيث أثَّرت الجائحة بشكل مباشرا على العرض والطلب من السلع الأولية، ويرجع السبب في ذلك إلى تدابير الإغلاق الكلي والجزئي لأماكن العمل التي انتهجتها 187 دولة، وكذلك بسبب تعطل سلاسل التوريد التي تنقل تلك السلع من المنتجين إلى المستهلكين في أنحاء العالم، كما تفاقم هذا الأثر جراء تراجع النمو الاقتصادي (Commodity Markets Outlook, 2020) ، وفي هذا الصدد توقع البنك الدولي أن تؤدي الجائحة إلى تغيرات دائمة في الطلب والمعروض من السلع الأولية، لا سيما على مستوى اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية التي تعتمد على السلع الأولية، فقد اعتبرها البنك الدولي من بين أشد البلدان عرضةً للآثار الاقتصادية للجائحة. إلا أن التأثير الكامل للجائحة على أسواق السلع الأولية عموما مرهون بمستقبل الأزمة، وكيفية استجابة البلدان والمجتمع الدولي في مواجهتها.(WORLD BANK, 2020) ، و يمكننا توضيح تأثّر أسعار السلع الأولية من خلال الشكلين المواليين :

الشكل (1) : مؤشرات أسعار السلع الشهرية

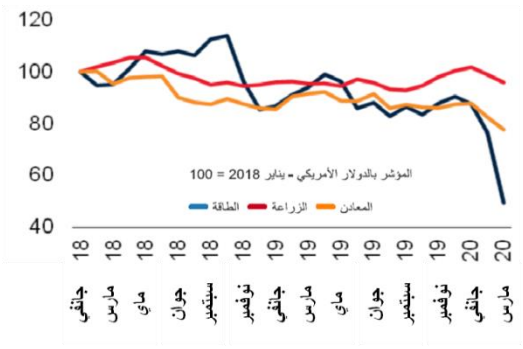

Source : World Bank, (april 2020), Commodity Markets Outlook Implications of covid-19 of commodities , p10.

الشكل (2) : تغيرات أسعار السلع الشهرية منذ شهر جانفي 2020

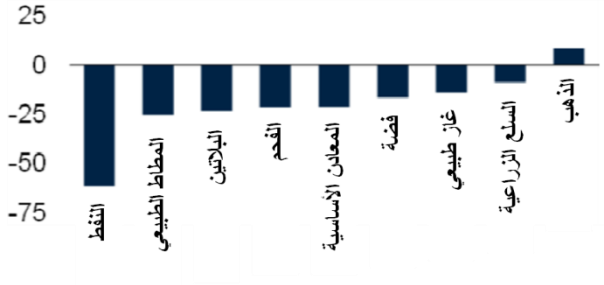

Source : MWorld Bank, (april 2020), Commodity Markets Outlook Implications of covid-19 of commodities , p10.

تعليقا على الشكلين أعلاه وبما أن الشكلين مكملين لبعضهما سنحاول تقديم قراءة مشتركة لهما، وحتى تتضح معالم التأثير بشكل أكبر سنجزِّء تحليل تأثير الجائحة إلى ثلاث أنواع أساسية من السلع على التوالي؛ السلع المعدنية، الطاقوية، الزراعية :

- **السلع المعدنية** : نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه تراجع أسعار المعادن خلال شهر مارس الجاري ويرجع سبب ذلك إلى توقف الأنشطة الاقتصادية مما تسبب في انخفاض الطلب على السلع الأولية الصناعية مثل النحاس والزنك، ومن ناحية أخرى نلاحظ ارتفاع أسعار الذهب، ويرجع السبب في ذلك إلى كون الذهب من المعادن النفيسة، التي طالما كانت أداة تحوُّط وتأمين من تقلبات الأسواق المالية، وقد تبقى الأسعار في تراجع كلما استمرت وتيرة النمو الاقتصادي الصيني في تراجع،لأن هذه الأخيرة حسب تقرير البنك الدولي تعتبر متحكمة في نصف الطلب العالمي على المعادن الصناعية (WORLD BANK, 2020) .
- **السلع الطاقوية**: نلاحظ من خلال الشكلين أعلاه انخفاض أسعار السلع الطاقوية بشكل كبير خلال شهر مارس 2020،كما نلاحظ أن النفط تأثر كثيرا وانخفض بشكل واضح، ويُعزى ذلك إلى توقف حركة النقل والإنتاج العالميين، مما أدى إلى تدهور شديد في الطلب العالمي للنفط في مقابل عرض أكبر، الأمر الذي خلق فائضا كبيرا من المخزون النفطي، أفضى بدوره إلى تراجع أسعار النفط عالميا، نلاحظ من الشكلين أيضا أن أسعار الغاز الطبيعي قد سجلت انخفاضا كبيرا، على عكس أسعار الفحم التي كانت أقل تأثُّرا، بسبب أن الطلب على الكهرباء كان أقل تأثرا بالتدابير الرامية إلى الحد من تفشي الجائحة (WORLD BANK, 2020)، وفي هذا الصدد أشار تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن ضرر انخفاض أسعار النفط سيكون كبيرا بالنسبة لاقتصادات الدول النامية التي تعتمد على بيع المواد الخام (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 2020) .
- **السلع الزراعية** نلاحظ من خلال الشكلين أن أسعار السلع الزراعية كانت أقل تأثُّرا، وهذا ما يعكس تأثيرها غير المباشر على النمو الاقتصادي، وفي هذا الصدد نشير إلى أن البنك الدولي توقع بقاء الأسعار العالمية للسلع الزراعية مستقرة عموما في عام 2020، باعتبار أن مستويات الإنتاج و مخزونات معظم المواد الغذائية الرئيسية وصلت إلى مستويات قياسية مرتفعة.

II.2-3 أثر الجائحة على العمالة العالمية : قدرت المنظمة الدولية للعمل عدد الذين تأثروا جراء الإغلاق الكلي أو الجزئي لأماكن العمل بأزيد من أربعة أخماس (81 بالمائة) من القوى العاملة العالمية والبالغ عددها 3.3 مليار شخص إلى غاية 7 أفريل (ILO Monitor 2, 2020)، إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى 61 بالمائة بسبب الرفع التدريجي لتدابير الغلق خلال الأسبوعين الثاني والثالث لشهر أفريل (ILO Monitor 3, 2020) .

II.2-3-1 أثر الجائحة على العمالة في القطاعات المنظمة : من أكثر القطاعات المنظمة عرضة للخطر في العالم هي قطاعات خدمات الإقامة والإطعام، والصناعات التحويلية، وتجارة التجزئة، وأنشطة الأعمال والأنشطة الإدارية، وهي قطاعات تواجه الآن انخفاضا حادا في الإنتاج، بالإضافة إلى ارتفاع خطر تسريح القوى العاملة وتخفيض الأجور وساعات العمل، وقد بلغ عدد العمال في هذه القطاعات أزيد من 1.35 مليار شخص ما يشكل ما نسبته 38% من التوظيف العالمي، ويشعر العاملون في هذه القطاعات

أكثر من غيرهم الآن بحدّة تأثير الجائحة عليهم نظرا لأن الكثير منهم يعملون في وظائف منخفضة الأجر وقليلة المهارة، وبالتالي تكون خسارة الدخل المفاجئة مدمرة لهم (ILO Monitor 3, 2020) ، وصنَّف البنك الدولي من جهته قطاعات السياحة وتجارة التجزئة من أشد القطاعات تضرراً (AHN, 2020)، ويمكن أن نوضح توزيع العمال على مختلف هذه القطاعات من خلال الجدول التالي:

الجدول (2) : القطاعات المتوقع تأثرها بشدة في العالم

القطاعات	العمال
قطاع الإطعام والفنادق	144 مليون عامل
قطاع البيع بالجملة والتجزئة	582 مليونا
قطاع خدمات الأعمال والإدارة	157 مليونا
قطاع التصنيع	463 مليونا

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على تقرير منظمة العمل الدولية متوفر على:
https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052922 تم الإطلاع عليه بتاريخ : 2020/05/06

ملاحظة : تختلف نسبة العاملين في هذه القطاعات المتوقع تأثرها بشدة أو المعرضة للخطر باختلاف المنطقة الجغرافية، من 41 بالمائة في الأمريكتين إلى 26 بالمائة في إفريقيا (Organization, International Labour, 2020)

II.2-3-2 أثر الجائحة على العمالة في القطاعات الغير المنظمة : قدّرت منظمة العمل الدولية أن هناك 1.6 مليارا شخص في العالم يعملون في القطاع غير المنظم أي ما يقارب نصف عمال العالم، يتمحور معظمهم في الاقتصادات الناشئة والنامية وهم معرضون للخطر أكثر من بقية الفئات بشكل كبير كلما استمرت تدابير الإغلاق. (ILO Monitor 3, 2020)، كما قد حذرت دراسة سابقة للمنظمة من أن منطقة إفريقيا، لديها مستويات أعلى من الاقتصاد غير المنظَّم، الأمر الذي يشكل بالترافق مع نقص الحماية الاجتماعية وارتفاع الكثافة السكانية وضعف القدرات، تحديات صحية واقتصادية شديدة للحكومات (ILO Monitor 2, 2020)، كما توقعت منظمة العمل الدولية انخفاضا في أرباح العمال غير النظاميين بـ60 في المائة على مستوى العالم. كما توقعت انخفاضا أكبر في أفريقيا وأمريكا اللاتينية (Organization, International Labour, 2020) .

II.2-4 أثر الجائحة على البطالة العالمية :جاء في تقرير منظمة العمل الدولية أنه في بداية العام وقبل أن يتفشّى كوفيد-19 كان في العالم 190 مليون شخص يعانون شبح البطالة، إلا أن تفشي فيروس كورونا أحدث صدمة أخرى في عالم التوظيف، ما جعل التوظيف يعاني من تراجع غير مسبوق بسبب تأثير الجائحة والتدابير المتخذة للتعامل معها (أخبار الأمم المتحدة، 2020) ، وقُدِّر الانخفاض العالمي في التوظيف ما بين 158 مليون و242 مليون وظيفة، كما قُدِّر انخفاض دخل العمالة حول العالم بمقدار 1.2 تريليون دولار إلى 1.8 تريليون دولار (Asian Development Bank, 2020)، وبناءا على التقديرات الأولية التي قامت بها منظمة العمل الدولية لأثر الأزمة الصحية على العمل، توقعت الزيادة في البطالة العالمية مع نهاية عام 2020 بـ 25مليون عاطل عن العمل (Organization, International Labour, 2020)، كما أن تراجع إجمالي ساعات العمل في العالم سيؤدي إلى البطالة القسرية .

II.2-4-1 أثر الجائحة على إجمالي ساعات العمل في العالم : انخفضت ساعات العمل في الربع الأول من عام 2020 بنسبة تقديرية تعادل 4.5 في المائة أي ما يعادل حوالي 130 مليون وظيفة بدوام كامل، بافتراض 48 ساعة عمل في الأسبوع، وذلك مقارنة بالوضع السابق للأزمة (الربع الرابع من عام 2019)، وكانت نسبة الانخفاض موزعة إقليميا على النحو التالي : الدول العربية (1.8 بالمائة)، إفريقيا (1.6بالمائة)، وأوروبا وآسيا الوسطى (1.9بالمائة)، آسيا والمحيط الهادئ (6.5 بالمائة)،الأمريكتين (1.3بالمئة)، ولقد اعتبرت منظمة العمل الدولية هذه النسب سابقةً من نوعها وتدهورًا كبيرا في ساعات العمل العالمية، وهذا ما جعلها تتوقع أن تؤدي جائحة كورونا إلى إلغاء 10.5 بالمائة من إجمالي ساعات العمل في العالم في الربع الثاني من عام 2020، أي ما يعادل 305 مليون وظيفة بدوام كامل، كما توقعت المنظمة حدوث تخفيضات كبيرة في ساعات العمل موزعة إقليميا على النحو التالي : الدول العربية (10.3 بالمائة)،

إفريقيا (9.6بالمئة)، وأوروبا وآسيا الوسطى (11.8 بالمائة)، آسيا والمحيط الهادئ (12.4 بالمائة)،الأمريكتين (9.6بالمئة) ILO) (Monitor 3, 2020، كما اعتبرت المنظمة هذه الأرقام أعلى بكثير من الأرقام المسجلة إثر الأزمة المالية لعام 2008 ILO Monitor) . 2, 2020).

II.2-4-2 أثر الجائحة على السياحة العالمية : تشير تقديرات وتوقعات منظمة السياحة العالمية UNWTO ومجلس السياحة والسفر العالمي WTTC إلى انخفاض أعداد السُيَّاح عالمياً بنسبة تتراوح ما بين 20- 30% خلال سنة 2020 مقارنةً بالأرقام المتحققة في عام 2019، كما قد تنخفض تبعا لذلك إيرادات قطاع السياحة عالمياً بنحو 50% أي ما يقارب 350- 400 مليار دولا خلال 2020 أي ما يعادل فقدان سبع سنوات من النمو المتواصل، لتكون بذلك جائحة كورونا أسوأ أزمة تؤثر على القطاع السياحي خلال العقود الخمسة الماضية (النصراوي)، كما توقع صندوق النقد العربي عدم قدرة القطاع السياحي في العالم على استرجاع عافيته خلال الجزء المتبقي من سنة 2020، و رجَّحت ذات الجهة امتداد هذا الأثر إلى غاية 2021 حتى مع انحصار الوباء، وذلك بسب بقاء الانطباع السلبي للمرض بالنسبة للسيَّاح العالميين (طلحة، 2020).

II.2-5 أثر الجائحة على أسعار النفط العالمية : لقد تراجعت أسعار النفط العالمي بشكل ملحوظ، حيث أشارت منظمة الأوبك في تقريرها الشهري الصادر في مارس 2020 إلى أن أسواق المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تأثرت سلبيا بتفشي الوباء، ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب على المنتجات النفطية لا سيما وقود الطائرات الذي انخفض نتيجة للاضطرابات التي لحقت بقطاع النقل الجوي بعد تقييد الحركة العالمية، كما تأثّر صافي إيرادات مصافي التكرير النفطية في عدد من المناطق حول العالم خاصة في آسيا، بالإضافة إلى تأثُّر قطاع النقل النفطي سلبا بالتطورات المرتبطة بجائحة كورونا مما أدى إلى توقعات غير تفاؤلية بشأن مستقبل إنتاج ونقل النفط العالمي (طلحة، 2020)، وجدير بالذكر هنا أن نشير إلى المستوى التاريخي من التدني الذي وصلت إليه أسعار النفط في أفريل المنصرم، على غرار ما جرى تداوله لبعض الخامات القياسية عند مستويات سلبية على غرار خام تكساس جنوب الولايات المتحدة الأمريكية الذي وصل إلى سالب 37 (Tobben, 2020) ، كما توقعت وكالة الطاقة الدولية أن ينخفض الطلب العالمي على النفط بمعدل قياسي قدره 8.6 مليون برميل في اليوم على أساس سنوي في عام 2020. ,IEA) (2020،ويمكن توضيح تراجع أسعار النفط من خلال الشكل الموالي:

الشكل (3) : الأسعار العالمية للنفط خلال الفترة (فيفري 2019-مارس2020)

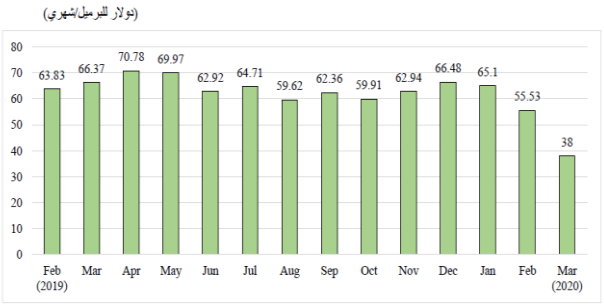

المصدر: صندوق النقد العربي (2020) التداعيات الاقتصادية لفايروس كورونا المستجد على الدول العربية،الإمارات العربية المتحدة، ص:13.

III .تداعيات جائحة كورونا على الاقتصادي الجزائري :

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصادات العالم بسب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي الجزائري في سنة 2019 **0.8** من حيث الحجم مقابل **1.4** لسنة 2018، ومع تفشي وباء كوفيد-19 وجد الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، ولعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا ما يلي :

III.1-قطاع المحروقات : تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمائة من ميزانية الدولة، ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة

7,5 بالمائة خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي لـ 2020، انخفاضا لمداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار، مقابل 37,4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لـ 2020.

III.2-**قطاع الصناعة** :إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمائة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبء الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشبه المصنّعة لبعض الصناعات، الأمر الذي انعكس مباشرة في خفض الإنتاج و تعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة11.4 ٪ . كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسبة . 6.4٪، وهذا وفق آخر إحصاءات الإدارة العامة للجمارك الصينية، (Chinese government, 2020)، بالإضافة إلى هذه الحيثيات فإن الصناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطُّل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدِّد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة .

II.3-**قطاع النقل :** سنحاول التطرق إلى نمط تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي:

III.3-1 **النقل البحري:** سندرس تأثُّر قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين،و جانب النقل البحري للبضائع :

III.3-1-1 **النقل البحري للمسافرين**: بعد القرار بتعليق النقل البحري للمسافرين الذي أصدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفيد-19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قُدِّرت بـ 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المسافرين، والذي ينطلق شهر مارس، فمن المتوقع أن تتضاعف خسائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020) .

III.3-1-2 **النقل البحري للبضائع** : سجل نشاط نقل البضائع انخفاضا في بداية الحجر الصحي ولكنه سرعان ما استأنف نشاطه نظرا لأهميته الاقتصادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضمان استقرار الأسواق و تموين شبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضائع على مستوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسق عملها في نقل المواد الصناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضلا على أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020).

III.3-2 النقل الجوي : لقد أثّر تفشي وباء كوفيد 19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوى «إياتا»: أن أزمة فيروس كورونا (كوفيد -19) قد كبَّدت شركات الطيران في العالم خسائر فى الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار فى 2020، بانخفاض 55% مقارنة بعام 2019 .(IATA, 2020)، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قُدِّرت بـ1.3 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي، والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019 (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

III.3-3 **النقل بالسكة الحديدية :** بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية, منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الماضي, قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر بـ 50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي :

III.3-3-1 **نقل المسافرين :** كانت الشركة تنقل ما يزيد عن 5ر34 مليون مسافر في السنة بمعدل 240 قطارا في اليوم،ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.

III.3-3-2 **نقل البضائع :** لم يتأثر نقل البضائع بسبب الإبقاء على نشاط نقل السلع والمنتجات الإستراتيجية كالحبوب والحديد بنسبة 100 بالمائة .

III.3-3-2 **خسائر أخرى :** إضطرت الشركة لإحالة 50 بالمائة من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر في وقت تسجل فيه الشركة تراجعا معتبرا في مداخيلها، هذا بالإضافة إلى الأعباء اليومية الناجمة عن استمرار خدمة القطارات البيضاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على نجاعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة والصيانة (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020) .

III.4 **قطاع السياحة:** لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليق الرحلات، ولأن جوهر نشاطها متعلق بالسفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضررا بسبب جائحة كورونا التي تزامنت مع موسم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شهر رمضان التي يعتمد عليها عدد واسع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشاطها، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، و مضطرة لغلق أبوابها والتوجه نحو البطالة الإجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر . (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020)

III.5 **القطاع الجبائي** : ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، و سيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي .

III.6 **القطاع الفلاحي** بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي.

III.7 **احتياطي الصرف من العملات الأجنبية:** توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل وسينخفض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل سنة كاملة من الاستيراد. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020) وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام الجاري .

III.8 **أثر كورونا على البطالة في الجزائر:** يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5.2 في المائة في عام 2020، مما سيرفع نسبة البطالة إلى أكثر من 15 في المائة، (International Monetary Fund, 2020)، كما أن توقف نشاط عدد من المؤسسات الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكِّنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر إلى تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها ومرونة نشاطها خاصة إذا لم تتلقى في المقابل تحويلات نقدية من الدولة، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز بـ20.1 % في قانون المالية 2020، سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية مما قد يفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة، كما لا يجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى وإن كان لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية والناتج القومي،و ذلك لأنه يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يفوق 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، و حجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر بـ43 بالمائة من حجم التشغيل الكلي. (يحياوي، 2016)،كما أن للعمل غير الرسمي أثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤشر من مؤشرات تفسير معطيات سوق الشغل، (مسعود و طهرواي، 2014) .

IV- استجابة الحكومة الجزائرية لتخفيف الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا من خلال أدوات السياسة الاقتصادية :

IV- 1 دور السياسة المالية والنقدية في إدارة أزمة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري: لطالما كانت السياسات المالية والنقدية هي المرتكز الذي تستند عليه الحكومات في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي،حيث أثبتت هذه السياسات الاقتصادية نجاعتها في مجابهة الأزمات وحالات الانكماش التي مر بها الاقتصاد العالمي، على غرار الأزمة المالية العالمية 2008 حيث كان للسياسات الاقتصادية دورا فاعلا في التخفيف من آثارها الاقتصادية (مليكة و بن علي، 2010)، كما تؤدي هذه السياسات دورا مهما للغاية في معالجة الاختلالات الاقتصادية من خلال تأثيرهما الكبير على عدد من المؤشرات الاقتصادية الكلية (عثمان و عمر، 2016)، ولعل هذا الدور لا يزال يتأكد عمليا في ظل جائحة كورونا، حيث أكد بنك التنمية الآسيوي أن الاستجابة السريعة

للحكومات في جميع أنحاء العالم في تفعيل سياساتها الاقتصادية لمحاصرة الآثار الاقتصادية للوباء قد ساهمت في التقليل من الخسائر الاقتصادية العالمية بسبب جائحة كورونا إلى ما بين 4.1 تريليون دولار و5.4 تريليون دولار (MANILA, 2020)؛

على الرغم من كون هذه السياسات عنصرا مؤثرا في النشاط الاقتصادي إلا أنها تتأثر هي الأخرى بعوامل معينة من شأنها تقويتها أو إضعافها في أداء دورها الهام في دعم الاقتصاد الكلي، ومن بين هذه العوامل التي قد تقوي السياسة الاقتصادية أو تضعفها في الجزائر هي أسعار البترول حيث أن ارتفاع أسعار البترول سيدعم السياسة المالية والنقدية، وسيساهم في إنجاحها والتحسين من وتيرة عملها من خلال دعمه لمواردها من جهة، ونتيجة لتأثيراته الإيجابية على عدد من مؤشرات الاقتصاد الكلية على غرار حجم المديونية الخارجية، النمو الاقتصادي والبطالة من جهة أخرى، وعلى الطرف النقيض فإن تراجع أسعار البترول سيعقد من عمل السياسة الاقتصادية ككل، وسيضعف من فعالية أدواتها وسيقلل من مردوديتها، وعلى هذا نلاحظ أن توفر الموارد اللازمة لدعم السياسة الاقتصادية يعتبر أمرا ضروريا في إطار مساعدتها على أداء الدور المنوط بها في تعبئة الموارد لخدمة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنقدي، وبالتالي فإن غياب الموارد سيضطر الحكومات إلى الاستدانة لتأمين هذه الموارد، وهذا ما سيدخلها في مشاكل ارتفاع الديون السيادية، لهذا يتأكد مما سبق أن تراجع أسعار النفط خلال هذه المرحلة يشكل عائقا أمام الحكومة الجزائرية في تفعيل سياساتها المالية و النقدية، خاصة وأن هذه السياسات موجهة لتحقيق توازن اقتصادي صعب في ظل تداعيات أزمة خانقة، ومن هذه المنطلقات يمكن القول أن دور السياسة الاقتصادية في تحقيق الإنعاش الاقتصادي و تخفيف آثار كورونا في الجزائر يعتبر تحديا كبيرا للحكومة في ظل هذه الظروف الاستثنائية، حيث أصبح الوضع الاقتصادي في الجزائر تحت وطأة أزمتين عاليتي التأثير في آن واحد، أزمة تراجع مداخيل المحروقات في ظل اقتصاد ريعي من جهة، وتداعيات أزمة جائحة كورنا في ظل اقتصاد هش ومتهالك من جهة أخرى، وفي هذا الإطار توجب على الحكومة أن تبحث على أنجع الأدوات النقدية والمالية المتاحة لإعادة التوازن للاقتصاد الكلي، من خلال عقلنة استخدام أدوات السياسة المالية من الضرائب، الإنفاق،الإيرادات والتحويلات، مع تجنب الوقوع في مطب الديون السيادية التي قد تنجم عن ارتفاع العائد على الديون الحكومية، زيادة على ما قد يرافقه ذلك من تشوهات غير متوقعة على الاقتصاد تفوق أزمة الدين العام، وكذلك يتوجب على الحكومة عقلنة استخدام أدوات السياسة النقدية من ضخ للسيولة وتوفيرها في السوق وتخفيض أسعار الفائدة لمنع حدوث ضائقة ائتمانية، وخفض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي لخفض تكلفة رأس المال بشكل يرفع معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الأدوات النقدية غير التقليدية الأخرى مثل برنامج التيسير النقدي، والفائدة السلبية وغيرها من الأدوات المتاحة، ولكن دون الإضرار بالتوازنات الاقتصادية الداخلية (استقرار الأسعار والموازنة العامة) والخارجية (ميزان المدفوعات)، وعلى خلفية ما سبق سنحاول تسليط الضوء على أهم استخدامات الحكومة الجزائرية للسياسة المالية والنقدية في تخفيف آثار تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري، من خلال إعطاء حوصلة شاملة عن جملة السياسات الاقتصادية والتدابير التي اتخذتها الجزائر في سبيل الإنعاش الاقتصادي والتخفيف من الآثار الاقتصادية لتفشي الوباء.

IV-2 الأهداف المسطرة للإنعاش الاقتصادي : قبل التطرق إلى السياسات المالية والنقدية المعتمدة في مواجهة الجائحة ارتأينا أن نسرد الإطار العام للأهداف التي سطرتها الحكومة قبل تعبئة أدوات السياسة الاقتصادية في خدمتها، حيث سارعت الحكومة مع بداية تفشي فيروس كوفيد في الجزائر إلى تسطير جملة من الأهداف ذات طابع ظرفي وهيكلي ضمن مخطط عملها، وتمثلت مجمل هذه الأهداف في تحقيق تسيير رصين واحترازي للمالية العمومية من خلال الحد من الإسراف في استخدام الموارد و عقلنة نفقات التسيير والتجهيز، وذلك من خلال القضاء على مصادر التبذير والإسراف والنفقات التي ليس لها تأثير كبير على تحسين إطار معيشة المواطن، مع تعزيز احتياطي الصرف من خلال إضفاء حركية على التنمية الاقتصادية وترقية الاقتصاد مع الإبقاء على التزامات الدولة في مجال تمويل التنمية (وزارة الإتصال الجزائرية، 2020)،كما خططت الحكومة لتعزيز القدرة الشرائية للمواطن، مع ضمان تموين السوق الوطنية بشكل منتظم بالمنتجات الأساسية والمواد الأولية و المدخلات، كما خططت الحكومة إلى تفعيل إجراءات قانونية قاعدية ضرورية لتحسين مناخ الأعمال وإعادة بعث الاستثمار ذو القيمة المضافة العالية بشكل يكفل تحسين

وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية الجادّة وتشجيع ومرافقة مبادرات التضامن الوطني وإنعاش الاقتصاد الوطني، كما أدرجت ضمن أهدافها أيضا تحسين المردود الجبائي للدولة بالتركيز أساسا على إنشاء الشركات الناشئة وتطويرها بمنحها جملة من الامتيازات الجبائية وتنويع أدوات التمويل الموجهة لها (الوزارة الأولى، 2020)، كما أسفرت الاجتماعات الدورية للحكومة على توسيع دائرة هذه الأهداف بما يكفل تحقيق حوكمة حقيقية للاستثمار تقوم على الشفافية والفعالية والنجاعة والتي من شأنها إثراء البلاد بالموارد المتولدة عنها وبمساهماتها التكنولوجية، مع تحسين مرونة الاقتصاد والحفاظ على احتياطي الصرف وتطوير الاستثمار والحفاظ على النمو ومناصب الشغل. (وزارة الإتصال، 2020) .

IV- 3 أهم أدوات السياسة المالية وتدابير الإنعاش الاقتصادي المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية: تمتلك السياسة المالية قدرة كبيرة على التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستعمل أدواتها المتعددة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق توظيف كامل للعمالة، وغيرها من الأدوار الأخرى التي ترفع من الكفاءة الاقتصادية وتحسِّن من مستوى الدخل القومي والطلب الكلي، إلا أن مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق قد يصعُب في ظل الأزمات الاقتصادية وحالات الانكماش التي تأتي غالبا خارج إطار التوقعات؛ ولهذا عكفت الحكومة الجزائرية منذ تفشي وباء كوفيد-19 وبداية ظهور تداعياته على الحياة الاقتصادية، على اتخاذ حزمة من أدوات السياسة المالية وتدابير تخفيف الآثار الاقتصادية للأزمة، فعلى ضوء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 03 ماي 2020، قررت الحكومة جملة من الإجراءات مثل رفع تخفيض ميزانية التسيير إلى 50% بعد أن كانت مخفَّضة في بداية الأزمة إلى 30%، ويشمل التخفيض نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها،وذلك بهدف ترشيد النفقات خلال هذه المرحلة، كما قررت الحكومة الجزائرية كذلك إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة (الحكومة الجزائرية، 2020)،كإجراء من شأنه تخفيف العب الضريبي، كما تقرر ضمن اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد 10 ماي 2020، في الباب المتعلق بتعزيز القدرة الشرائية عدة إجراءات، من بينها تمديد العمل بالتخفيض المقدر بـ50% من فائدة المداخيل المحققة في مناطق الجنوب إلى غاية 2025 وإعفاء الأجور التي تقل أو تساوي 30 ألف دج من الضريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من الفاتح جوان 2020، كا تم رفع سقف الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20 ألف دج ابتداء أيضا من الفاتح جوان 2020، كما صادق مجلس الوزراء على إجراءات لتحسين المردود الجبائي كمراجعة الضريبة الجزافية الوحيدة، واستبدال الضريبة على الأملاك بالضريبة على الثروة، وإخضاع حسابها لسلّم تصاعدي، وإلغاء نظام التصريح المراقب للمهن الحرة، وإخضاع الضريبة على أرباح الأسهم لتدابير جديدة، بالإضافة إلى مراجعة رسوم السيارات الجديدة كإجراءات ترفع من الموارد الجبائية للدولة، كما تم النظر في الأعباء القابلة للخصم والهبات والإعانات لتشجيع المتعاملين الاقتصاديين على تكثيف ومرافقة مبادرات التضامن الوطني لمكافحة جائحة كورونا، كما تضمن محور الإنعاش الاقتصادي عددا من التدابير المهمة على غرار إعادة النظر في قاعدة 51/49 باستثناء القطاعات الإستراتيجية وأنشطة شراء وبيع المنتجات، ورفع معدل الإقتطاع من المصدر للشركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر من 24% إلى 30%، بهدف تشجيعها على فتح مكاتب بالجزائر كما تقرر إلغاء حق الشفعة واستبداله بالترخيص المسبق للاستثمارات الأجنبية وإلغاء إلزامية تمويلها باللجوء إلى التمويلات المحلية وذاك بهدف تقوية الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى هذه القرارات قامت الحكومة باتخاذ قرارات أخرى لتعزيز الصناعة المحلية لامتصاص البطالة و تنويع الاقتصاد، من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلة للتجديد للمكونات المقتناة محليا من طرف متعاملي الباطن في قطاع صناعات الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك وقطع الغيار، كما عملت الحكومة على المحافظة على العمالة في الشركات المحلية لتركيب السيارات مع دفع هذه الشركات إلى رفع نسبة الإدماج والبيع بسعر تنافسي، و ذلك من خلال إنشاء الحكومة لنظام تفضيلي بالنسبة لأنشطة التركيب، بالإضافة إلى إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات SKD/CKD لتركيب السيارات، والترخيص لوكلاء السيارات باستيراد المركبات السياحية الجديدة. (الحكومة الجزائرية، 2020)، كما تجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين قد حضيت بالتأييد في مجملها خلال مصادقة البرلمان على قانون المالية التكميلي في 31 ماي 2020.

IV- 4 أهم أدوات السياسة النقدية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية: تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف الكتلة النقدية باستمرار مع حاجيات الاقتصاد أو ما يسمى بالمواءمة الاقتصادية، وتضطلع بهذا الدور البنوك المركزية وفقا للتفويض الممنوح لها من قبل السلطات وفي هذا الإطار عمل البنك الجزائري ضمن المساعي الوطنية لتخفيف الآثار الاقتصادية لهذا الوباء العالمي، على اتخاذ سلسلة من التدابير الاستثنائية والظرفية، يمكن أن نوضحها كالتالي :

IV- 4-1 تعزيز السيولة : بهدف تعزيز السيولة البنكية في ظل جائحة كورونا قام بنك الجزائر من خلال لجنة عمليات السياسة النقدية بحزمة من التدابير كما يلي : (بنك الجزائر، 2020):

قام البنك بتخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـ 25 نقطة أساس (0,25) لتثبيته عند 3 وتخفيض معدل الاحتياطيات الإجبارية من 8 إلى 6 وهو ما سيسمح بتحرير مبلغ إضافي هام للسيولة، كما قرر في نفس الإطار رفع عتبات إعادة تمويل بنك الجزائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض التي يقبلها كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية من 90 بالمائة إلى 95 بالمائة بهدف زيادة قدرة البنوك على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وبالنسبة للاستحقاقات المتبقية أقل من سنة، ومن 80 بالمائة إلى 90 بالمائة بالنسبة للاستحقاقات المتبقية من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات، ومن 70 بالمائة الى 85 بالمائة بالنسبة لمدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات، وفي جانب ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعا بنك الجزائر بقية البنوك إلى ضرورة توفير عروض قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللمؤسسات الناشئة والمُستَثمِرة بشكل عام، بتكلفة معقولة، وذلك بغرض المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني نحو آفاق جديدة من خلال التزام صارم وقوي بمواكبة عملية عصرنة أداة الإنتاج الوطني، وتعتبر هذه القرارات مهمة في ظل هذه الجائحة كونها ستساعد في تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي، وبالتالي ستوفر للبنوك والمؤسسات المالية موارد دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة،وهذا ما سيسمح بدعم النشاط الاقتصادي،من خلال إحلال الواردات بالإنتاج الوطني وفق المعايير الدولية المتعارف عليها.

IV- 4-2 تعزيز القدرة التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية خلال مرحلة جائحة كورونا : نظرا لأهمية المؤسسات الاقتصادية في الاقتصاد الجزائري، وقدرتها على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والبالغ عددها.من 1,3 إلى 1,5 مليون مؤسسة, ونظرا للنقص الذي تواجهه في التدفق النقدي في ظل قلة الخيارات التمويلية المتاحة لديها خلال مرحلة الأزمة الاقتصادية في الجزائر الناتجة عن تفشي فيروس كورونا، وجب على البنوك دعم هذه المؤسسات من خلال توفير رأس المال العامل ؛

في هذا الإطار قام بنك الجزائر بجملة من التدابير الاستثنائية والظرفية والتي من شأنها السماح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية المتضررة من تداعيات وباء كورونا، وذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني وتوفير الشروط الضرورية لمواصلة نشاط المؤسسات الإنتاجية بصفة منتظمة، حيث قام البنك بإصدار التعليمة 05-2020 مؤرخة في 6 أبريل 2020، المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية،ومن أهم التدابير المتخذة في هذا النطاق، تأجيل تسديد أقساط القروض المستحقة أو إعادة جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفشي وباء كوفيد 19، كما تضمنت التدابير مواصلة التمويلات للزبائن المستفيدين من تأجيل تسديد القروض أو إعادة جدولتها إضافة إلى تخفيض الحد الأدنى لمعامل سيولة البنوك والمؤسسات المالية، لرفع مستوى التمويلات المتاحة، وتشمل إجراءات بنك الجزائر أيضا إعفاء البنوك والمؤسسات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة (بنك الجزائر، 2020).

V. أهمية النموذج الاقتصادي الجديد 2020 في مواكبة مرحلة ما بعد الكوررنا : قبل التطرق إلى أهمية النموذج الاقتصادي الجديد سنحاول إعطاء لمحة عن النموذج الاقتصادي القديم 2016 الذي كان معتمدا في ظل الحكومة الجزائرية السابقة والذي أثبت فشله في تحقيق أهدافه ثم نعرج بعدها إلى إعطاء صورة عن النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الحكومة الحالية :

1.V نموذج النمو الاقتصادي القديم 2016 للحكومة الجزائرية السابقة : حاولت الحكومة الجزائرية السابقة القيام بإصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد، فأقرَّت ما أطلقت عليه النموذج الاقتصادي الجديد، حيث صادقت عليه في سنة 2016 في إطار

سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصلاحه هيكليا، ويقوم هذا النظام على ثلاثة مراحل سعت الحكومة من خلالها إلى تحقيق معدل نمو بنسبة 6.5 بالمائة خارج المحروقات، مع تحقيق ارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي (بوعزيز و منصف، 2017) .

1-1.V مراحل تنفيذ نموذج النمو الاقتصادي القديم : كان مخططا لهذا النموذج أن يكتمل وفق المراحل التالية (لعجال، 2019) :

- المرحلة الأولى سُمِّيت مرحلة الإقلاع phase de décollage : تمتد خلال الفترة (2016-2019) تمحورت حول بعث السياسة التنموية الجديدة وفق وتيرة نمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة.

- المرحلة الثانية سُمِّيت المرحلة الانتقالية phase de transition: تمتد خلال الفترة (2020-2025) إعتبرت مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني .

- المرحلة الثالثة سُمِّيت بمرحلة الاستقرار phase de stabilisation: وتمتد خلال الفترة (2026-2030) و يكون الاقتصاد في هذه المرحلة قد استنفذ قدراته الاستدراكية، لتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن.

2-1.V **أسباب فشل نموذج النمو الاقتصادي 2016** : لم يخدم هذا النموذج الأهداف المرجوة منه ولم يتمكن من تحقيق نجاعة الاقتصاد، حيث اتسم قطاعي الصناعة والمناجم خلاله بالأداء الضعيف، واتسم كذلك النمو الاقتصادي ضمنه بالنمط المتعثر بشكل لم يعكس الحاجة الملحة للتنمية الاقتصادية والإقليمية والتكنولوجية، كما أنه لم يتمكن من الاندماج مع الرهانات الجديدة للتنافسية والتحول الاقتصادي ولاسيما تلك المرتبطة بالاقتصاد الرقمي (الحكومة الجزائرية، 2020)، كما أن هذا النموذج أخفق في بلوغ مقاصد البناء الاقتصادي المطلوب بفعل الفساد وغياب الحكم الراشد في التسيير، بالإضافة إلى قلة استخدام الطاقة الإنتاجية وضعف المؤسسات الاقتصادية وقصورها عن تقديم القيمة المضافة نتيجة هشاشة بنيتها ونتيجة أيضا لغياب الرؤية الإستراتيجية في تسييرها، هذا بالإضافة إلى عدم توفر مناخ استثماري محفز، إن كل هذه التراكمات وغيرها خلقت وضعا اقتصاديا مترهلا، لم يساعد الاقتصاد على التخلص من التبعية للريع، كما زادت الأوضاع الاقتصادية تعثرا مسجلةً أدنى مستويات النمو خلال السنوات الموالية لتبني هذا النظام، لتنتهي مرحلته الأولى دون بلوغها أهدافها، راسمةً بذلك تزايدًا مضطردا في تدهور الظروف المعيشية للطبقة الضعيفة تزامنا مع الانخفاض العالمي لأسعار النفط بين 2014 و2019.

2.V **معالم النموذج الاقتصادي الجديد 2020**: في ظل إخفاق النموذج الاقتصادي السابق بناءا على الأسباب التي تقدم ذكرها وغيرها، وفي ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي يعرفها العالم، و على ضوء الرهانات الاقتصادية الجديدة، ومع التغير السياسي الجديد في الجزائر، ارتأت الحكومة الجزائرية بناء نموذج اقتصادي أكثر موضوعية ومواءمة لمتطلبات الإصلاح الهيكلي وفق ما تقتضيه الأوضاع الراهنة، وقد حددت الحكومة معالم هذا النظام الاقتصادي ضمن مخطط عملها المعد في منتصف فيفري 2020، ورسمت خطوطه العملية من خلال التدابير التي دخلت حيز التنفيذ خلال هذه الفترة، فضلا عن التغييرات القانونية والتشريعية الدورية والتي تهدف إلى توفير الأرضية التشريعية الصلبة لتجسيد هذا النموذج، وتتمثل أهم محاور هذا النموذج الاقتصادي في الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي، حيث تقوم آلية الإصلاح المالي وفق هذا النموذج على مراجعة النظام الجبائي،واعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية، مع عصرنة النظام البنكي والمالي بالإضافة إلى تطوير الأداة الإحصائية و وظيفة الاستشراف، كما تقوم آلية التجديد الاقتصادي وفق هذا النموذج على تعزيز إطار تطوير المؤسسة في ظل التحسين الجوهري لمناخ الاستثمار، بالإضافة إلى ترشيد الانتقال الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الصناعي، كما يضطلع هذا النموذج بالتطوير الإستراتيجي للشُعب الصناعية والمنجمية، مع تعزيز القدرات المؤسساتية في مجال التطوير الصناعي والمنجمي، فضلا عن تركيز هذا النموذج على تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات وترقية الصادرات، مع تطهير مجال التجارة وعصرنة قطاعي الفلاحة والصيد البحري بغرض تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى أن هذا النموذج الجديد يدعم الانتقال الطاقوي و اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي.ا غ

كما يقدم النموذج مقاربة اقتصادية جادة لمكافحة البطالة وترقية التشغيل،وسنحاول توضيح فلسفة هذا النموذج في الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي من خلال النقاط التالية (الحكومة الجزائرية، 2020) :

- **مراجعة النظام الجبائي** : يعمل هذا النموذج على زيادة الإيراد الجبائي عبر زيادة النشاط الصناعي وليس عبر رفع الضريبة، بالإضافة إلى محاربة الفساد المالي من خلال تمديد صلاحيات مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، كما يعكف هذا النموذج على مراجعة مستويات الضريبة بغرض تعزيز القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف وتشجيع الشغل، كما يراجع نظام الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية، ويستحدث ضرائب جديدة تتصل برأس المال والثروة بالإضافة إلى استخدام آلية الإعفاء الضريبي لتشجيع المؤسسات الاقتصادية، أما فيما يخص الجباية المحلية فيعمل على إلغاء الرسم على الناشط المهني ومراجعة الضريبة العقارية بشكل معمق، ولعل هذا ما نلمسه في مواد قانون المالية التكميلي 2020 الذي تمت المصادقة عليه يوم 31 ماي 2020.
- **اعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية**: من خلال ترشيد الإنفاق العام وجعله دعامة لتحفيز النشاط الاقتصادي، مع التركيز على مرافقة الفئات الأكثر ضعفا والعمل على ضمان تمويل ميزانية التسيير بأكملها بالاعتماد على الإيرادات الجبائية وحدها.
- **عصرنة النظام البنكي والمالي** : يتم ذلك من خلال تنويع المنتجات المالية والتركيز على تعميم وسائل الدفع الإلكترونية على العملاء بغرض التقليل من المعاملات النقدية خارج الجهاز المصرفي، مع إنشاء بنوك وصناديق استثمار خاصة، زيادة على تشجيع الابتكار المالي وتطوير شبكات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تنشيط سوق القروض وتعميم المنتجات المالية، وتطوير سوق البورصة بالإضافة إلى تشجيع نشاط البنوك الإسلامية حيث أصدر البنك في هذا الإطار لائحة تنظيمية مؤرخة في 15 مارس 2020 لتكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد الاقتصاد الوطني، بفتح نافذة التمويل الإسلامي، وقام بنك الجزائر بإصدار نظام تغطية وضمان الودائع التي تدخل في إطار أسلوب التمويل الإسلامي تأكيدا على عمق تأطير المعاملات البنكية الإسلامية (بنك الجزائر، 2020)

تطوير المعلومات الإحصائية ووظيفة الاستشراف: نظرا لارتباط فعالية العمل الاقتصادي بالقدرة على التنبؤ يعمل هذا النموذج على تعزيز الأداة الإحصائية بالموارد المالية والبشرية، وتطوير نظام وطني للمعلومات الإحصائية شفاف ومحيَّن .

حماية احتياطي الصرف : يتم ذلك من خلال تقليل سرعة وتيرة إنفاق احتياطات الصرف الأجنبي بالقضاء على ظاهرة تضخيم الفواتير التي تقدر ب30/ و بالقضاء على تضخيم تكلفة المشاريع بالجزائر، و من خلال التحكم في الواردات بمنع استيراد ما يمكن إنتاجه محليا .

- **تعزيز إطار تطوير المؤسسات**: يهدف النموذج إلى تشجيع الشراكات بين المؤسسات العمومية والخاصة، وهيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي تشكل فرص عمل، مع إنشاء مناخ عمل شفاف ومواتي للاستثمار وريادة الأعمال عن طريق إزالة العراقيل وتوسيع مجال التراخيص ومراجعة المزايا، ويمكن أن نلمس بداية التنفيذ العملي لهذا الجانب في تقرير الحكومة بإعادتها النظر في قاعدة 51/49 ضمن محور الإنعاش الاقتصادي في قانون المالية التكميلي 2020، مع إبقائها على المزايا الجبائية التحفيزية لمناطق الجنوب والهضاب العليا، كما يركز النموذج من جهة أخرى على نقل اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي وتأهيل الحضائر السبرانية والحاضنات الموجودة وإنشاء حاضنات لكل قطاع، و بهذا الشأن تم اعتماد وزارة الحاضنات ضمن مجموع الحقائب الوزارية التي تشكل الحكومة الجديدة .
- **الصناعة** :يهدف النموذج إلى التطوير الإستراتيجي للشُعب الصناعية المنجمية، و تعزيز القدرات المؤسسية في هذا المجال لا سيما صناعة تحويل المواد الأولية مثل الصناعة الزراعية الغذائية والحديد والصلب وتحويل المحروقات، فضلا عن صناعة الإلكترونيات والأجهزة الكهرومنزلية والمواد الميكانيكية والصيدلانية، بالإضافة إلى مواد البناء والصناعات الكيميائية والنسيج

والجلد، مع مراجعة النصوص التنظيمية التي تحكم نظام ckd، من أجل رفع معدل الاندماج الوطني، مع تطوير الطاقات المتجددة و تعزيز سياسة الفعالية الطاقوية، وقد باشرت الحكومة وضع التدابير اللازمة في هذا الصدد خلال قانون المالية التكميلي 2020 .

- **التجارة** : يهدف هذا النموذج إلى تطهير المجال التجاري من خلال تنظيم وتأطير التجارة الداخلية، والعمل على ترشيد الواردات وترقية الصادرات، مع تقييم ومراجعة عملية التبادل الحر ، وقد تجسدت تدابير هذا الجانب في منع استيراد ما يمكن إنتاجه محليا كما تم منع استيراد الفواكه وقت جنيها تعزيزا للاستغلال الكامل والأمثل للمُنتج المحلي .
- **الفلاحة** : يهدف النموذج إلى عصرنة الفلاحة لضمان الأمن الغذائي من خلال مساعدة الفلاحة الجبلية والصحراوية على توليد قيمة مضافة باعتبارها تنتج ما يفوق 25 مليار دولار أي ما يعادل مداخيل النفط، كما يهدف النموذج إلى تعزيز إمكانية قطاع الفلاحة من إدماج الصناعات، ويركّز النموذج على الفلاحة الصحراوية كونها قادرة على تقليص فاتورة الواردات، وعلى هذا الأساس شرعت وزارة الفلاحة في توسيع زراعة الحبوب في المناطق الجنوبية قصد تقليص واردات البلاد من هذه المادة ب20 إلى 30 بالمائة بنهاية السنة الجارية 2020،خاصة في ظل إمكانيات هذه المناطق في مجال زراعة المواد الأولية المستخدمة في إنتاج الزيت والسكر في هذه المناطق بشكل يلبي جميع الاحتياجات الوطنية.
- **السياحة** : يهدف النموذج إلى ترقية السياحة من خلال تجسيد مخطط الوجهة الجزائرية الذي سيعتمد على دعم وكالات السفر مع منح تسهيلات للحصول على التأشيرة للسياح الأجانب، زيادة على تفعيل الصيغة التحفيزية للسفر من خلال رحلات شارتر، بالإضافة إلى تشجيع بروز أقطاب امتياز في السياحة، مع ترقية الفنادق وفق المعايير الدولية لاسيما في المناطق الساحلية ومناطق الجنوب، والعمل على ترقية الصناعة التقليدية بالموازاة مع السياحة بغرض إبراز التراث .
- **ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي** : في إطار برنامج خاص لربط برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل يعمل النموذج على تحفيز دور الجامعة في دعم اقتصاد المعرفة وربطها بالسوق،حيث باشرت وزارة التعليم العالي في تنظيم قوانين خاصة لتنفيذ التعليمة الرئاسية في السماح للجامعات بفتح مكاتب دراسات لتمكين المتعاملين الاقتصاديين من الاستفادة منها بمقابل مادي، يستفيد منه الباحثون في تعزيز مداخليهم. (وزارة التعليم العالي، 2020).
- **التوجه نحو استغلال جميع الثروات المعدنية غير المستغلة في الجزائر**: يهدف هذا النموذج إلى إحصاء كل الثروات المعدنية الموجودة وإعداد دفتر أعباء مع بنوك أعمال، قصد الشروع في استغلالها، وقد شرعت وزارة الصناعة في ذلك.

VI. حلول مقترحة لتفعيل تدابير الإنعاش الاقتصادي في الجزائر : من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني خلال هذه الفترة الحرجة وبعدها، يتوجب بناء قاعدة قوية لدعمه وتطويره من خلال تكثيف البرامج التنموية ورقمنة القطاعات وتطوير الصناعات وإعادة الاعتبار للفلاحة والسياحة، وفي هذا الإطار يمكن أن نقدم مجموعة من الحلول قد تساهم في مساعدة الاقتصاد على تجاوز آثار جائحة كورونا كما يلي :

1.VI حلول في إطار التجديد الاقتصادي :

1-1.VI القطاع التجاري : يجب تعزيز الاستفادة من الموقع الاستراتيجي الذي تشغله الجزائر في القارة الإفريقية، من خلال تفعيل دورها الديناميكي كسوق نشط في القارة، من خلال توسيع مساحة نشاطها ضمن المنطقة الإفريقية للتبادل الحر كدولة فاعلة في التجارة القارية، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات و تنشيط البحث عن الأسواق من خلال إعادة بعث الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي، بالإضافة إلى ضرورة العمل على ترقية تصدير الخضر والفواكه باعتبارها مجالا مغمورا في تنمية الاقتصاد الوطني.

2-1.VI القطاع الفلاحي : ينبغي إعادة الاعتبار للفلاحة و استرجاع الدور الحيوي للزراعة والإنتاج الغذائي ،من خلال إحداث ثورة زراعية وفق آليات أكثر تطورا وحداثة تضمن تحقيق الزراعات التحويلية والغذائية بأكثر فعالية وفق نهج أكثر استدامة وشمولية لجميع أقسام سلسلة التوريد والاستهلاك، كما يمكن أن نلفت الانتباه أيضا إلى ضرورة دعم وتطوير قدرات التخزين في غرف التبريد وزيادة عددها وفق توزيع إقليمي مدروس بغرض الاستغلال الأمثل للمحصول الزراعي المحلي الذي يتلف جزء كبير منه سنويا، كما

يجب على الدولة جعل الأسواق الوطنية للخضر و الفواكه تحت تسييرها بغرض تنظيم السوق والتحكم بالأسعار ومنع الاحتكار، كما نشير أيضا إلى أهمية تحفيز بعض الزراعات غير التقليدية التي تستعمل في استجلاب الزيوت الباهظة على غرار الأوليفيرا والصبار، بالإضافة إلى دعم زارعات أخرى مهمة كالزراعات المغلقة والعمودية العضوية و المائية ، كما يمكن تطوير زراعة القطن الفستق السمسم خاصة بعدما عرفت نجاحا واسعا في الجنوب .

3-1.VI القطاع السياحي : يجب العمل على تنمية السياحة الداخلية باعتبارها موردا هاما للثروة يعاني التهميش، يجب تنميتها من خلال تنظيمها عبر كل الفضاءات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر مثل الشواطئ، الجبال، الغابات، المناطق الصحراوية على غرار الطاسيلي والأهقار، بالإضافة إلى الحمامات المعدنية الطبيعية التي تعتد موردا ممتازا باعتبارها مزيجا بين السياحة الطبية والسياحة الاستجمامية، يجب إعادة الاعتبار لكل هذه الكنوز السياحية لتمكينها من خلق الثروة، ويتم ذلك من خلال توفير المرافق الضرورية وعصرنتها عبر نطاق واسع، بالإضافة إلى تعزيز الأمن أكثر عبر هذه المناطق السياحية بغرض تحفيز السياحة المحلية،وجذب السائح للإنفاق السياحي محليا بما يعزز مداخيل الدولة، كما يمكن إنعاش هذا القطاع من خلال سن القوانين الردعية في مجال الأمن السياحي وحماية السائح، مع تقديم تسهيلات بخصوص التراخيص مع تعزيز الامتيازات الجبائية اللازمة لتشجيع الاستثمار السياحي بما يعزز النشاط السياحي و يخلق النسيج الفندقي الكافي .

4-1.VI القطاع الصناعي : ينبغي خلق توليفات متعددة لتطوير النسيج الصناعي وتمويل مشاريع الطاقة المتجددة، باعتبار هذه الأخيرة موردا هاما لخلق الثروة وتحقيق التنمية المستدامة، و من هذا المنطلق يتوجب العمل على تطوير إنتاج الطاقات المتجددة و توفير كل الآليات والتكنولوجيات لذلك، كم يتعين إنجاح مشاريع إنتاج الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وفي هذا السياق نشير إلى إعطاء الأولوية لمشروع ديزارتيك للطاقة الشمسية باعتباره مخططا عمليا واعدا للاستفادة من الخبرات الأجنبية، وتحقيق الفعالية الطاقوية بالجزائر خاصة في ظل كفاءة الخبرة الألمانية في المجال.

5-1.VI قطاع الشغل : ضرورة تحفيز التخصصات التقنية في الجامعات والمعاهد بغرض توفير المخرجات اللازمة لتحقيق التنشيط المرتقب في قطاع الصناعات التحويلية والطاقات المتجددة، كما يتعين على الحكومة تعزيز تطبيقات الفكر المقاولاتي في الجامعة عن طريق إنشاء ورشات في كل الكليات تعمل في إطار شراكة مع المؤسسات العمومية الرائدة والشركات الخاصة الفعالة،مع ضرورة خلق التوأمة المقاولاتية مع جامعات أجنبية بما يسمح بالابتكار ويشجع على التطوير،ويسهل من ربط الجامعة بمحيطها الاقتصادي.

6-1.VI قطاع التعليم العالي : إن سبب التخلف الاقتصادي الحاصل يرجع بالدرجة الأولى لغياب الاهتمام بالبحث العلمي وإهمال دوره كمحرك أول لعجلة التنمية والتطور، حيث أن ضعف الإنفاق الحكومي على قطاع التعليم العالي، والتقصير المادي في حق الأساتذة والباحثين في مجال البحث العلمي، حال دون نجاح البحث العلمي كما عطله عن أداء دوره في التنمية، فمرحلة المبادرة وإثبات الذات التي يمكن أن يصل إليها الباحث في ضوء هرم "أبراهام ماسلو" المعروف للحاجات تأتي في قمة الهرم، ولا يمكن لها أن تتأتى في ظل غياب إشباع نسبي لمستويات الحاجات الأخرى، لذلك ينبغي على الحكومة إعادة النظر بشدة في ظروف كل الفاعلين في حقل البحث العلمي، ومدهم بأسباب الاستقرار والتحفيز بما يساعدهم على التفرغ التام للبحث والإبتكار، بعيدا عن مشوشات التفكير المستمرة فيما يتعلق بالضعف المادي ومعضلة تلبية الحاجات الأساسية فضلا عن ضعف التمويل اللازم للنشاط البحثي في حد ذاته .

2.VI حلول في إطار تفعيل السياسة المالية والنقدية :

1-2.VI المرافقة المالية للمؤسسات : يمكن استعمال السياسة النقدية في خلق كيان تمويلي خاص لدعم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تحت إشراف البنك المركزي، باعتبار هذا النوع من المؤسسات حلقة مهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، سواء من حيث القيمة المضافة التي يمكنها تقديمها أو من حيث قدرتها على خلق فرص العمل، كما يجب الالتفات إلى المؤسسات متناهية

الصغر من خلال منحها تسهيلات للحصول على القروض وفق ما تتيحه القواعد التنظيمية القائمة، وذلك باعتبارها تأوي شريحة معتبرة من أصحاب الدخل الضعيف دون أن يكون لها مجال مضمون لرفع راس مالها العامل عن طريق التمويل البنكي .

2-2.VI دعم شبكات الأمان الاجتماعي : يجب تفعيل السياسة المالية أكثر فيما يتعلق بتحسين شبكات الأمان الاجتماعي، كما يتعين اعتماد سياسات عملية فعّالة بغرض تنشيط الطلب، وذلك من خلال زيادة إعانات البطالة، و تحسين أثر الإعانات على حياة الأفراد خاصة في القطاعات الغير الرسمية التي يصعب الوصول إليها، والتي تحوي الطبقات العمالية الضعيفة.

3.VI حلول في إطار الاستفادة من دعم المؤسسات المالية الدولية : تُطرح حلول عديدة في هذا الإطار حيث يوفر صندوق النقد الدولي أداتين للتمويل الطارئ خلال هذه الجائحة متمثلتان في التسهيل الائتماني السريع وأداة التمويل السريع، كما يعتمد البنك الدولي أيضا خلال هذه المرحلة على خطة الطوارئ لحماية الاقتصادات المتأثرة بالجائحة من خلال صندوق الطوارئ الوبائية التابع له، كما طرحت كل من مؤسسة التمويل الدولية والوكالة الدولية لضمان الاستثمار برامج فاعلة في إفريقية لتمويل التجارة ورفع رأس المال العامل.

4.VI حلول في إطار ترشيد النفقات على المواد المدعمة : إن التوسع في سياسة دعم المواد واسعة الاستهلاك دون متابعة دقيقة لعقلانية الاستفادة منها فتح المجال أمام استغلالها بشكل غير مسؤول من قبل فئات كثيرة من خلال حالتين :

VI. 4-1 الحالة الأولى : تتلخص هذه الحالة في استعمال المواد المدعم في صناعات تحويلية أخرى وإعادة بيعها بمبالغ خارج إطار التدعيم، ومنه خلق ثروة على عاتق الدولة مثلما يحدث مع سلع الفرينة والسميد والزيت الغذائي المكرر والسكر الأبيض والحليب ، حيث تُستخدم الفرينة المدعمة لصناعة الحلويات بدل الخبز كما يستخدم الحليب المدعم لصناعة المشتقات ...

- **الحلول المقترحة لهذه الحالة** : يجب القيام بعملية إحصاء كمي دقيق و شامل لكل المستفيدين من هذه المواد،بالاعتماد على الأدوات الإحصائية عالية الدقة سواء بمعية الخبراء والمختصين المحليين أو بمرافقة الخبرات الأجنبية، وذلك بغرض إنشاء شجرة توزيع رقمية قابلة للمراجعة وقادرة على ضبط العملية وحماية الموارد بشكل كفء ومنظم مع استمرارية المراقبة الدورية .

VI. 4-1 الحالة الثانية : تتلخص في الاستعمال المفرط واللاعقلاني لبعض المواد المدعمة على غرار المنتجات البترولية من البنزين بأنواعه و الغاز أويل مما يرهق خزينة الدولة .

- **الحلول المقترحة لهذه الحالة**: يجب الاعتماد على بطاقة تموين رقمية تسمح لصاحبها بالاستفادة من استغلال حجم سنوي معين من المنتجات البترولية وفق السعر المدعم، على أن يتحمل اقتناءها وفق سعر خارج التدعيم إذا ما تجاوز الحجم المسموح به، ويمكن تفعيل هذه الآلية من خلال توفير بطاقات التموين الرقمية لكل المتعاملين، مع توفير كل الأجهزة الرقمية التي تدعم العملية عبر كل نقاط التوزيع في التراب الوطني.

5.VI حلول في إطار الاقتصاد التعاوني : من الجيد خلال هذه المرحلة أن تشجع الدولة الاقتصاد التضامني باعتباره دعامة ثالثة للاقتصاد في ظل قدرته الإنمائية ونجاعته في تحصين النسيج الاجتماعي خلال الأزمات، وذلك من خلال تشجيع التعاونيات التي تساعد على الإدماج الاجتماعي، وتشجيع التعاضديات التي يتركز نشاطها في التغطية الصحية والتأمين على المخاطر، بالإضافة إلى تلك التي توفر المرافقة المالية، كم يجب تحفيز الجمعيات التي تُعنى بأعمال التنمية الاقتصادية والتهيئة الريفية والتأهيل الحضري، كما يمكن للدولة اعتماد ذلك النوع الإبتكاري من الاقتصاد التضامني والمتمثل في المقاولة الاجتماعية التي تخصص جزء مستمر من أرباحها لفائدة الصالح العام.

VII- النتائج :

VII- 1 نتائج عامة :

- لقد تسببت جائحة كورونا في أزمة منقطعة النظير على اقتصادات كل دول العالم أدت إلى تراجع معدلات نموها الاقتصادي بسبب حالة الركود والكساد التي تمخضت عن تداعيات هذه الجائحة .مما أدى إلى تكبيد الاقتصاد العالمي خسائر ضخمة .

- لقد كانت استجابة الحكومات سريعة لتخفيف الآثار الاقتصادية للجائحة، مستخدمة في ذلك أدوات السياستين المالية والنقدية المتاحة مما ساعدها في تقليل آثار الأزمة و الرفع من إمكانية تعافي اقتصاداتها بعد الأزمة .
- بالنسبة للجزائر كان أثر الأزمة مزدوجا بفعل التراجع الخطير لأسعار النفط وتزايد المخاوف العالمية حول استمرار تدهور سوق النفط على مدى غير واضح، حيث توقعت الحكومة في قانون المالية التكميلي لـ2020، انخفاض مداخيل قطاع المحروقات إلى 20,6 مليارات دولار، مقابل 37,4 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لـ2020،هذا بالإضافة إلى تضرر كل قطاعاتها نتيجة تداعيات الوضع العالمي ونتيجة تدابير الوقاية المتخذة من قبل الحكومة .

VII - 1 نتائج اختبار الفرضيات

الفرضية الأولى "تجاوب الاقتصاد الجزائري بشكل جيد مع تداعيات جائحة كورونا" **هي فرضية صحيحة** ، حيث تعتبر الخطوات المتخذة من قبل الحكومة في مجال الإنعاش الاقتصادي خلال الأزمة هي خطوات إيجابية ومهمة خصوصا في ظل وضعية الميزانية العمومية وتزايد خطر الركود، حيث تم استعمال أدوات السياسة النقدية والمالية بنجاعة واتزان، خصوصا فيما بتوفير السيولة النقدية والمرافقة المالية المؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى تدابير ترشيد النفقات ودعم القدرة الشرائية وتحسين المردود الجبائي وجذب وتمويل الاستثمار .

الفرضية الثانية: " يعتبر النموذج الاقتصادي الجديد مشروعا واعدا يتوافق إلى حد كبير مع متطلبات التنمية والتطور المطلوبين " **هي فرضية صحيحة** ، حيث تبين معنا أن النموذج الاقتصادي الجديد يعد مشروعا شاملا لكل مناحي الحياة الاقتصادية، متناسقا مع طبيعة وخصوصية الاقتصاد الجزائري، ومتجاوبا مع جل الرهانات التي يتطلع إليها الاقتصاد، كما تميز بكونه نموذجا عمليا قابلا للتطبيق خاصة في ظل الفلسفة المنفعية التي جاء بها، كما أن بداية تطبيق محاوره على الميدان كانت مشجعة سواء في بنود قانون المالية التكميلي أو في التعليمات التي بدأت العديد من الوزارات بمباشرتها والعمل عليها، هذا في انتظار التوسع أكثر في تطبيقه عبر آليات مناسبة تتيح لنا تقييم نجاعته بشكل أفضل.

VIII- الخلاصة :

بالرغم من قوة تأثير جائحة كورونا على اقتصادات العالم إلا أن سرعة استجابة الحكومات للتخفيف من تأثيرات هذه الجائحة على اقتصاداتها عبر الاستعمال التوسعي لأدوات السياسة الاقتصادية، قد ساعد كثيرا في تخفيف وطأة هذه الأزمة، حيث نجحت غالب الدول وإلى حد كبير في تلافي التعقيدات الكبرى التي كانت ممكنة الحدوث جراء تداعيات هذه الجائحة، وفي هذا السياق ثمنت الدراسة استجابة الحكومة الجزائرية لتداعيات الأزمة فيما يتعلق بتسخير السياسة الاقتصادية لدعم الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وضمان الاستقرار الاقتصادي والنقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المالية الصعبة التي تمر بها خزينة الدولة جراء الاختلالات الكبيرة خلال الحقبة السالفة، وجراء تداعيات الجائحة و انهيار أسعار البترول خلال هذه المرحلة، كما أكدت الدراسة على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد في الانتقال بالاقتصاد الجزائري من التبعية للريع إلى اقتصاد التنويع، كما نوهت الدراسة في نفس السياق بضرورة الإسراع في تجسيد فحوى هذا النموذج الاقتصادي على المستوى الميداني وفق آليات أكثر مرونة، وأشد قدرة على التجاوب مع الصعوبات الاقتصادية المتنامية، كما أفادت الدراسة بإلزامية دعم البحث العلمي كأداة رئيسية للتنمية والتطوير .

الإحالات والمراجع :

1- AHN, H. (2020, 04 13). **COVID-19 Challenges and Response: Keeping credit flowing during the pandemic.** Consulté le 05 02, 2020, sur website of worldbank: https://blogs.worldbank.org/voices/covid-19-challenges-response-keeping-credit-flowing-during-pandemic

2- Asian Development Bank. (2020, 05 11). **APB BRIEFS An Updated Assessment of the Economic Impact of COVID-19**. Consulté le 05 15, 2020, sur website of Asian Development Bank: https://www.adb.org/sites/default/files/publication/604206/adb-brief-133-updated-economic-impact-covid-19.pdf

3- Chinese government. (2020, 04 15). **Review of China's Foreign Trade in the First Quarter of 2020**. Consulté le 05 18, 2020, sur official website of General Administration of Customs People's Republic of China: http://english.customs.gov.cn/Statics/83de367c-d30f-4734-aba9-2046ab9b8a19.html

4- Commodity Markets Outlook. (2020, 04). **Commodity Markets Outlook Implications of covid-19 of commodities**. Consulté le 05 12, 2020, sur website of WorldBank: https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/33624/CMO-April-2020.pdf

5- IATA. (2020, 04 14). **COVID-19 Puts Over Half of 2020 Passenger Revenues at Risk.** Consulté le 05 02, 2020, sur website of International Air Transport Association: https://www.iata.org/en/pressroom/pr/2020-04-14-01/

6- IEA. (2020, 05). *oil market reprt my 2020*. Consulté le 05 17, 2020, sur website of International Energy Agency: https://www.iea.org/reports/oil-market-report-may-2020

7- ILO Monitor 2. (2020, 04 07). **COVID-19 and the world of work. Second edition Updated estimates and analysis.** Consulté le 05 07, 2020, sur website of International Labour Organization: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---dcomm/documents/briefingnote/wcms_740877.pdf

8- ILO Monitor 3. (2020, 04 29). **COVID-19 and the world of work. Third edition Updated estimates and** *analysis*. Consulté le 05 05, 2020, sur website of International Labour Organization: https://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/briefingnote/wcms_743146.pdf

9- International Monetary Fund. (2020, 04). **Middle East and Central Asia Report Developments: Regional economic prospects in the Middle East and North Africa, Afghanistan and Pakistan.** Consulté le 05 06, 2020, sur website of International Monetary Fund https://www.imf.org/en/Publications/REO/MECA/Issues/2020/04/15/regional-economic-outlook-middle-east-central-asia-report

10- MANILA, P. (2020, 05 15). *COVID*-**19 Economic Impact Could Reach $8.8 Trillion Globally — New ADB Report**. Consulté le 05 15, 2020, sur webesite of Asian Development Bank: https://www.adb.org/news/covid-19-economic-impact-could-reach-8-8-trillion-globally-new-adb-report#

11- Organization, International Labour. (2020, 04 07). **COVID-19 causes devastating losses in working hours and employment**. Consulté le 05 03, 2020, sur website of International Labour Organization: https://www.ilo.org/global/about-the-ilo/newsroom/news/WCMS_740893/lang--en/index.htm

12- Tobben, S. (2020, 04 20). *Oil***for Less Than Nothing? Here's How That Happened.** Consulté le 05 02, 2020, sur website of international news agency Bloomberg Markets: https://www.bloomberg.com/news/articles/2020-04-20/negative-prices-for-oil-here-s-what-that-means-quicktake

13- WORLD BANK. (2020, 04 23). **A Shock Like No Other: Coronavirus Rattles Commodity Markets**. Consulté le 05 2, 2020, sur website of WORLDBANK: https://www.worldbank.org/en/news/feature/2020/04/23/coronavirus-shakes-commodity-markets

15- أخبار الأمم المتحدة. (08 04, 2020). **منظمة العمل: بسبب جائحة كورونا، سيخسر العالم ما يعادل 195 مليون وظيفة بدوام كامل، من بينها 5 ملايين في الدول العربية**. تاريخ الاسترداد 10 05, 2020، من موقع أخبار الأمم المتجدة: https://news.un.org/ar/story/2020/04/1052922

16- الحكومة الجزائرية. (03 05, 2020). **بيان إجتماع مجلس الوزراء** *متاح على الموقع الرسمي للوزارة الأولى*. تاريخ الاسترداد 13 05, 2020، من http://www.premier-ministre.gov.dz

17- الحكومة الجزائرية. (10 05, 2020). **بيان إجتماع مجلس الوزراء**، *متاح على الموقع الرسمي للوزارة الأولى*. تاريخ الاسترداد 14 05, 2020، من http://www.premier-ministre.gov.dz

18- الحكومة الجزائرية .(16 02 ,2020) .**مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية**ص.ص:.36-19

19- العمرية لعجال. (أفريل, 2019). **النم والجديد للنم والاقتصادي والتحفيز على الإستثمار في الجز ائر**.، *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية*(، العدد37)، 126.

20- النصراوي ,س .ج .(s.d.) .**القطاع السياحي العالمي في خضم ازمة** . Consulté le 05 11, 2020, sur .*COVID-19* كلية الادارة والاقتصاد – جامعة كربلاء :متاح على الموقع /http://business.uokerbala.edu.iq/wp :

21- الوزارة الأولى. (26 04, 2020). **الوزير الأول يترأس إجتماع الحكومة بتقنية التحاضر عن بعد**-*26-04-2020*. تاريخ الاسترداد 08 05, 2020، من الموقع الرسمي للوزارة الأولى: http://www.premier-ministre.gov.dz/ar/gouvernement/reunions-et-conseils/com-26-04-2020-ar-2.html

22- الوليد أحمد طلحة. (2020)**. التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**. لإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

23- بنك الجزائر. (06 04, 2020). التعليمة 05-2020 مؤرخة في 6 أبريل 2020، **المتعلقة بالإجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية**، *متاح على الموقع الرسمي لبنك الج*. تاريخ الاسترداد 19 05, 2020، من https://www.bank-of-algeria.dz/

24- بنك الجزائر .(27 04 ,2020) .**بيان محافظ بنك الجز ائر بمناسبة اليوم العربي للشمول المالي** Consulté le 05 05, 2020, sur .الموقع الرسمي لبنك الجزائر https://www.bank-of-algeria.dz/pdf/communication_27042020gouv.pdf :

25- بنك الجزائر. (29 04, 2020). لجنة عمليات السياسة النقدية، **بيان صحفي** حول تداعيات فيروس كورونا،والسياسات التي اتخذها في هذا الصدد، *متاح على الموقع الرسمي لبنك الجزائر*. تاريخ الاسترداد 19 05, 2020، من متاح على الموقع : https://www.bank-of-algeria.dz/

26- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. (04 03, 2020). **50مليار دولار خسائر تأثيرات كورونا" على قطاع التصدير عالميا – تقرير أممي**. تاريخ الاسترداد 02 05, 2020، من موقع الأمم المتحدة: https://news.un.org/ar/story/2020/03/1050531

27- صديقي مليكة، وعبد الغاني بن علي. (2010). **السياسات النقدية والمالية عقب الأزمات المالية العالمية.، المجلة الجز ائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية**، (العدد 1)، ص:81.

28- لخلف عثمان، وبنية عمر. (2016). **أداء وفعالية السياسات النقدية والمالية في علاج الإختلالات الاقتصادية في الجز ائر من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي للفترة (1999 -2014)**. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، جامعة عاشور زيان الجلفة* (العدد الثاني).

29- مسعود ,ك & .,طهرواي ,د .(2014) .**أثر القطاع غير الرسمي على سوق الشغل بالجز ائر** .*مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية*)العدد .58-57 ,(12

30- منظمة الصحة العالمية. (02 05, 2020). **مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)**. تم الاسترداد من موقع منظمة الصحة العالمية: https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

31- ناصر بوعزيز، وبن خديجة منصف. (2017). **النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الواقع والتجسيد**. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية(العدد 10، الجز2)، 91.

32- نسرين يحياوي. (ديسمبر, 2016). **الاقتصاد الموازي في الجزائر :الحجم، الأسباب والنتائج**، مجلة الدراسات المالية والإدارية. *مجلة الدراسات المالية والإدارية يح الدراسات المالية والإدارية* (العدد السادس)، 191.

33- وزارة الإتصال. (18 03, 2020). **اجتماع الحكومة**. تاريخ الاسترداد 09 05, 2020، من الموقع الرسمي لوزارة الإتصال: http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8659

34- وزارة الإتصال الجزائرية. (12 03, 2020). **تمويل الأعمال المستعجلة وذات الأولوية**. تاريخ الاسترداد 02 05, 2020، من الموقع الرسمي لوزارة الإتصال الجزائرية: http://www.ministerecommunication.gov.dz/ar/node/8573

35- وزارة التعليم العالي. (20 05, 2020)**. بيان صحفي مؤرخ بتاريخ 02 ماي 2020**، متاح على الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تم الاسترداد من https://www.mesrs.dz/

36- وكالة الأنباء الجزائرية. (16 04, 2020)**. الأزمة الصحية الحالية أدت إلى خسائر ب 50 بالمئة من رقم أعمال المجمع الجزائري للنقل البحري**. تاريخ الاسترداد 16 05, 2020، من الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/economie/86258-50

37- وكالة الأنباء الجزائرية. (05 04, 2020). *كوفيد -19:* **الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية تسجل خسارة تقارب 1 مليار دج**. تاريخ الاسترداد 17 05, 2020، من الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/economie/86852-19-1

38- وكالة الأنباء الجزائرية. (04 04, 2020). *كوفيد-19 :* **مؤسسة مطار الجزائر تسجل خسائر ب 3ر1 مليار دينار منذ منتصف مارس**. تاريخ الاسترداد 17 05, 2020، من الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/economie/86839-19-3-1

39- وكالة الأنباء الجزائرية. (03 04, 2020). **مشروع قانون المالية التكميلي: تراجع احتياطي الصرف الى 2ر44 مليار دولار بنهاية 2020**. تاريخ الاسترداد 09 05, 2020، من الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/economie/86798-2-44-2020

40- وكالة الأنباء الجزائرية. (17 04, 2020). **وكالات السياحة والأسفار في مواجهة جائحة كورونا**. تاريخ الاسترداد 17 05, 2020، من الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية: http://www.aps.dz/ar/economie/87144-2020-05-13-14-44-00